



تاريخ القبول: 2022/05/22

تاريخ الاستلام: 2022/04/26

ملخص: تبحث هذه الدراسة في الرؤية السياسية للثورة الجزائرية في مقابل أو مواجهة السياسة الفرنسية، وعملية إثراء هذه السياسة كلما دعت الحاجة على ذلك، وتماشيا مع مستجدات المرحلة محليا وإقليميا وعالميا، وهذا الإثراء لا يكون في الأهداف الأساسية التي رسمها بيان أول نوفمبر، إنما يكون في الوسائل والتقنيات، وهو الأمر الذي وقف عنده مؤتمر المجلس الوطني للثورة في الدورة التي عقدها بطرابلس الليبية بين ديسمبر 1959 وجانفي 1960، وهو المؤتمر الذي جاء بعد تولي ديغول لمقاليد السلطة في بلاده منذ منتصف سنة 1958، وهو المعروف بتصميمه على إبقاء الجزائر تحت الوصاية الفرنسية مهما كلف الثمن، وهو إلى جانب ذلك يحمل من الدهاء والذكاء والحكمة الكثير، إلى جانب كونه صاحب خبرة سياسية طويلة.

إن المستجدات المختلفة الإقليمية والدولية وعودة ديغول لمواجهة والمواجهة مع الجزائر والجزائريين، دفع قادة الثورة ومن خلال مخرجات مؤتمر طرابلس الأول، أن يعيدوا تكيف ورسم سياسات الثورة بما يتناسب والمرحلة ومناورات ديغول معا، وهو ما مكن الثورة من مجابهة الحيل والمخادعات الديغولية التي كان هدفها إما القضاء على الثورة، أو على الأقل تحجيمها والتقليل من مكانتها محليا ودوليا، وهو ما لم ينجح فيه الجنرال ديغول، الذي سجد نفسه مضطرا للاعتراف بجهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الجزائري، وأحقية هذا الأخير في تقرير مصيره واسترجاع سيادته بشكل كامل.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، الاستراتيجية السياسية، مؤتمر طرابلس، المواجهة، السياسة الفرنسية، فرنسا، ديغول.

Summary:

This study examines the political vision of the Algerian revolution against or confronting the French politics, and the process of enriching this policy whenever the need arises, and in line with the developments of the stage locally, regionally and globally. This enrichment is not found in the basic objectives outlined in the statement of the first of November, but rather in the means and techniques, which is what the Conference of the National Council of the Revolution stood at in the session held in Tripoli, Libya between December 1959 and January 1960, a conference that came after de Gaulle assumed the reins of power in country since the middle of 1958, and he is known for his determination to keep Algeria under French tutelage at all costs, and besides that, he carries a lot of cunning, intelligence and savvy, in addition to his long political experience.

The various regional and international developments, and de Gaulle's return to the front and confrontation with Algeria and the Algerians, prompted the leaders of the revolution, and through the extracts of the first Tripoli Conference, to re-adapt and redraw the policies of the revolution in proportion to the stage and DE Gaulle's maneuvers together. Which enabled the revolution to confront Gaullist tricks and deceptions whose goal was to either eliminate the revolution or at least reduce it and reduce its position locally and internationally, which General de Gaulle did not succeed in, and who would find himself forced to recognize the revolution. The National Liberation Front as the sole legitimate representative of the Algerian people, and the right of the people to self-determination and the restoration of their full sovereignty.

Key words: Algerian revolution. Trinoli Conference. DE Gaulle.

الاستراتيجية السياسية للثورة الجزائرية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية من خلال وثائق مؤتمر طرابلس الأول (1959-1960)

**The political strategy of
the Algerian revolution in
the face of the French
strategy through the
documents of the First
Tripoli Conference
(1959/1960).**

المؤلف:

أ. د/ لزهري بديدة

جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي

البلد:

الجزائر

البريد الإلكتروني:

lazharbedida39@gmail.com

المؤلف المرسل: أ.د لزهري بديدة، الإيميل: lazharbedida39@gmail.com



مقدمة:

بعد مضي خمس سنوات من عمر الثورة الجزائرية، وبعد الاستنجاد بالجنرال ديغول لتولي مقاليد السلطة في فرنسا عقب انقلاب الثالث عشر ماي 1958، الذي كان يرى قاداته أن مفتاح السرفى مواجهة ما يحدث فى الجزائر يكمن الجنرال ديغول، وهو الذى تم اختياره خلال مرحلة الحرب الامبريالية الثانية، وقد كانت مواقفه من مطالب الجزائريين حينذاك واضحة ولا لبس فيها،⁽¹⁾ ومن ثمة كان لزاما على قيادة جهة التحرير الوطنى وأمام المعطيات المستجدة أن تعيد النظر فى رؤيتها السياسية مع الجانب الفرنسى، وقد كانت الفرصة مناسبة عندما عقد المجلس الوطنى للثورة الجزائرية مؤتمرا يكتسى أهمية خاصة فى العاصمة الليبية طرابلس ما بين السابع عشر ديسمبر 1959 والثامن عشر جانفى 1960.

وقبل التطرق إلى المعالم التى خرج بها المؤتمرون فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية للثورة، بعد مراجعة المرحلة السابقة بما لها وما لا عليها، واستعدادا واستشرافا للمرحلة القادمة، علينا التعريف بإيجاز بالاستراتيجية السياسية الفرنسية فى عهد ديغول والتى كانت تهدف لمحاصرة وخنق الثورة الجزائرية، ومحاولة القضاء عليها وبأقل التكاليف من خلال العمل السياسى المحض، خاصة وأن الجنرال ديغول معروف بحنكته وخبرته فى السياسة والإدارة وقدرته الكبيرة على التعامل مع الملفات الشائكة.

1- الاستراتيجية الفرنسية:

اعتمدت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة ورغم اختلاف توجهاتها وقناعاتها الأيديولوجية فى مقاربتها الأولى لمواجهة الثورة الجزائرية مبدأ القوة والقمع، على اعتبار أن الذين يقومون بها هم من الخارجين عن القانون ومن قطاع طرق، ومن ثمة فهم لا يمثلون الجزائريين، وأن الجزائر أرضا وشعبا هي جزء لا يتجزأ من فرنسا التاريخ والجغرافيا، وأن فرنسا الدولة والمؤسسات ستتعامل مع الموضوع بما يتناسب معه، باعتبار أن ما يحدث فيها هو شأن داخلى يحق لها تتصرف فيه كيف ما شاءت.⁽²⁾

ولكن صمود الثورة وتزايد انتشارها داخليا، وتأييدها دوليا، جعل هذه الحكومات تعدل من نهجها ومقاربتها وتتبع سياسة المراوحة والمراوغة، فى الحين الذى تصاعدت فيه عملياتها العسكرية وتدعمت قواتها عددا وعدة⁽³⁾ تسعى جاهدة لتكوين قطب ثالث، تواجه به قوة الثورة المتنامية، كما تحاول من جانب آخر الاتصال بقيادة جهة التحرير الوطنى، فى محاولة منها لجس النبض والتعرف عن قرب على قيادة الثورة⁽⁴⁾.

أما على المستوى الدولى، فقد انتهجت فرنسا فلسفتين، الأولى كانت بمنطق قانون القوة، والذى مارسته مع بعض الدول الضعيفة والفقيرة، خاصة فى قارتي إفريقيا وآسيا، وذلك بفرض رؤيتها وخياراتها لما يقع فى الجزائر، وأنها قضية تخص الشأن الفرنسى المحض، أما الثانية فقد اعتمدت فيها على أسلوب الدعاية السياسية والدبلوماسية وهي الفلسفة التى مارسها مع دول أخرى، خاصة الدول المحورية فى الكتلة الأفروآسيوية، وهدفها هو كسر شوكة جهة التحرير الوطنى ومحاصرتها، كي لا تستطيع إبراز القضية

الجزائرية على المستوى الدولي، خاصة في المحافل الكبرى، كهيئة الأمم المتحدة، باعتبارها الموقع الذي من المفترض أن يتقرر فيه مصير شعوب ودول العالم أجمع.

كما حاولت الدبلوماسية الفرنسية بشتى الطرق والوسائل، عزل الثورة دوليا من خلال جر المجموعة الدولية إلى عدم الاعتراف بها وعدم تقديم أدنى العون لجهة التحرير الوطني، لأن الجزائر فرنسية وأن ما يحدث فيها هو قضية فرنسية داخلية لا يحق لأي كان أن يحشر نفسه فيها.

نفس هذه السياسة سيسلكها الجنرال ديغول العائد إلى السلطة بعد تمرد الضباط في الجزائر في الثالث عشر ماي 1958، لأن القائد الجديد القديم لفرنسا لم يغير من واقع سياسة بلاده الهادفة إلى الاحتفاظ بالجزائر ومهما كان الثمن، شيئا يذكر، وتفسير ذلك لا يحتاج إلى كثرة تحاليل أو تأويلات، فالذين جاؤوا بديغول هم من غلاة المستوطنين الذين لا يرون في الجزائر سوى امتداد تاريخي وجغرافي لفرنسا، ولا يرون في الجزائريين سوى أهالي من الدرجة الثانية لا قيمة لهم ولا اعتبار.⁽⁵⁾

ديغول إذن لم يكن إلا منفذا حاذقا وجيدا _ على الأقل في هذه الفترة _ لسياسة المستوطنين الذين استطاعوا أن يوقعوه بداية في شركهم ومنهجهم، ويجرونه إلى بذل قصارى جهده للعمل على جميع الجبهات من أجل إبقاء الجزائر فرنسية، فهو يعترف بأنه باشر معالجة موضوع الجزائر دون أن يكون لديه برنامجا مهيئا مسبقا، فالمعطيات لديه كانت مختلفة ومعقدة ومتحركة جدا بحيث لم يتمكن كما يؤكد هو نفسه من تحديد تفصيلات الحل ومراحله وأقسامه مسبقا.⁽⁶⁾

وحق مشاريع ديغول الإصلاحية، التي حاول تخصيصها للجزائر والجزائريين، لم تخرج عن هذا الإطار، فمشروع قسنطينة الذي بدأ العمل به سنة 1959،⁽⁷⁾ ما هو إلا محاولة يائسة من هذا الأخير رغم إدراكه لطموح الشعب الجزائري من خلال إحيائه لمشاريع قديمة مثل أممية السابع مارس 1944،⁽⁸⁾ في قالب جديد ومطور، علما تستدرج الجزائريين إلى الاقتناع بأهدافه الرامية إلى الاحتفاظ بالجزائر.

ديغول وفي هذا الوقت بالذات، الذي يمني فيه الجزائريين بالعيش الكريم إذا ما أقبلوا على مشروعه الجديد القديم، يناور من جهة ثانية، ويتفق مع قائد جيشه الجنرال شال على وضع خطط عسكرية على مختلف المستويات، وواسعة النطاق، تطلبت دعم القوات الفرنسية بالمزيد من العتاد والعدة،⁽⁹⁾ بهدف القضاء السريع والمبرم على جيش التحرير الوطني، وهو ما يعني محاولة تقزيم جبهة التحرير الوطني وبالتالي القضاء على الثورة.

ومواصلة لسياسة سابقه من ساسة فرنسا، والتي تعتمد على الحل العسكري أولا، والمراوغة السياسية ثانيا، حاول ديغول تشكيل قطب ثالث من الجزائريين الموالين له لهذا الغرض عرض على السيد عبد الرحمان فارس في الثاني عشر من شهر جوان 1958 أن يكون وزيرا للدولة في حكومته، على أن يتولى التدابير المتعلقة بمصير الجزائر، ورغم رفض السيد فارس لذلك⁽¹⁰⁾ إلا أن ديغول لم ييأس من تشكيل هذا القطب، مغازلا هذه المرة قادة جيش التحرير بالداخل، إذ توجه إليهم في الثالث والعشرين أكتوبر 1958 في مؤتمر صحفي باقتراح أطلق عليه عقد صلح الشجعان⁽¹¹⁾ ولما باءت محاولاته بالفشل قام في شهر جانفي

1959 بإطلاق سراح السيد مصالي الحاج في محاولة منه التأثير على الحركة الوطنية الجزائرية ودفعها لتأييد مسعى المشاركة في المفاوضات المستقبلية⁽¹²⁾.

على أن محاولات تشكيل هذا القطب، لم تمنع ديغول من الاتصال مباشرة بعد توليه السلطة في بلاده وبالضبط في شهر جويلية 1958 من الاتصال بجهة التحرير الوطني في تونس، ولكن هذا الاتصال لم يكن مثمرا بسبب المواقف المتباعدة للطرفين⁽¹³⁾.

ولأن جميع محاولات ديغول، السياسية والعسكرية لمحاربة الثورة لم تحقق الهدف المرجو منها، اضطر هذا الأخير إلى تغيير استراتيجية ولغته تجاه قادة جهة التحرير، على أن هذه النظرة الجديدة ما تزال ترمي في جوهرها إلى إبقاء الجزائر فرنسية، وفي ظل جو مشحون عاشته الثورة طوال سنة 1959، يخرج الزعيم الفرنسي على العالم عامة وجهة التحرير الوطني خاصة بمفاجأة، عندما لوح في خطابه المشهور والموجه للفرنسيين والجزائريين على حد سواء في السادس عشر سبتمبر 1959 إلى فكرة تقرير المصير، غير أن هذه الفكرة والتي أصبحت فعلا قنبلة موقوتة في شباك الثورة الجزائرية، لا يتعدى مفهومها إلى الخروج الكلي للجزائر من القبضة الفرنسية بل تركز بشكل أو بآخر هذه القبضة.

هذا الخطاب أظهر فيه الجنرال ديغول كثيرا من الغموض والتلاعب بالمفاهيم والمصطلحات فقد أكد أنه في حالة الانفصال فإن فرنسا ملزمة بمغادرة الجزائريين الذين يعبرون عن إرادتهم ورغبتهم في الانفصال، أي أنها ضمنيا ستبقى في المناطق التي لا سكان فيها كالصحراء، وهي مرتبط الفرس نظرا لثرواتها الباطنية، أو التي يقبل سكانها البقاء تحت سلطة الحكم الفرنسي، أما صيغ الحكم الذاتي المدرجة في المقترح فإن ديغول يقدمها كحل أمثل، خاصة وأن الجزائر كما يعتقد، عبارة عن طوائف عرقية متعددة، فهناك الفرنسيين والعرب والقبائل... إلخ، على أن تقدم لهذه المجموعات العرقية ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة ورسم إطار للتعاون فيما بينها⁽¹⁴⁾.

هذا الفخ الذي أحكم رسمه الجنرال ديغول، يبين مما لا شك فيه أن فرنسا لا تريد بأي شكل من الأشكال التسليم أو التفريط وبسهولة في الجزائر؛ جزئيا أو كليا، وأن طرح فكرة تقرير المصير ما هو إلا مناورة أخرى من مناورات كانت وستبقى من سمات السياسة الفرنسية، وعلى رأسهم الزعيم ديغول.

إن الهدف المقصود من وراء طرح فكرة تقرير المصير هو أخذ زمام المبادرة على المستويين المحلي والعالمي، وإحراج جهة التحرير الوطني خاصة على المستوى الدولي التي نجحت إلى حد كبير في تعبئة جزء هام منه ضد السياسة الفرنسية في الجزائر، ومن ثمة فإن فكرة ديغول هي فخ، مثلما ذهب إلى ذلك مؤتمر طرابلس الأول، وهو ما قد يضع الثورة في مأزق حقيقي إذا ما كتب له النجاح⁽¹⁵⁾.

وإذا ما نجح ديغول في هذا المسعى، فإنه يوجه بذلك ضربة قوية للثورة وما أنجزته خلال الفترة السابقة، من انتصارات لصالح القضية الجزائرية ويحقق عن طريق المراوغة والخدعة السياسية ما عجزت عنه آلة فرنسا الحربية. ولكن هذه المحاولة فشلت، لما تفتنت الثورة لهذه المراوغات التي ينطوي عليها تقرير المصير بمفهوم ديغول، لا كما هو متعارف عليه دوليا، إذ أكدت قيادة جهة التحرير أن تقرير المصير



بوجهة النظر الفرنسية ما هو إلا محاولة لتهدة الرأي العام الدولي في إطار عزل الثورة وهو يهدف إلى إفراغ الكفاح المسلح من محتواه السياسي وفك الارتباط بين الثورة وشعبها.⁽¹⁶⁾

ولم يلجأ ديغول إلى سياسة تقرير المصير، إلا بعدما تأكد من خلال متابعاته الدقيقة والدائمة للوضع في الجزائر، من أن مخطط شال العسكري والأمني قد استهلك ولم يعد قادرا على تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك بسبب الصمود والمقاومة غير المنتظرة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني في الميدان، والتي عرفت كيف تتكيف مع الوضع الجديد الذي فرضته المعطيات الميدانية الناتجة عن تطبيق مشروع شال من جهة، ونتيجة ظهور معارضة شديدة للمخطط المذكور في صفوف الضباط السامين في الجيش الفرنسي نفسه من جهة ثانية⁽¹⁷⁾.

بل الأكثر من ذلك فهي مراوغة من مراوغاته التي استهدفت ربح الوقت من جهة، وزعزعة قيادة الثورة من جهة ثانية، لأنه كان يراها تعيش في انقسامات داخلية،⁽¹⁸⁾ وبالتالي فإن فكرة كهذه قد تزيد من انقساماتها، ومن ثمة قد تضعف وتتقزم، وحينها يتسنى له أن يدير الأمور بالكيفية التي يريد ومتى يشاء، والدليل الذي يؤكد أن ديغول لا يزال يتلاعب بالمصطلحات هو إصداره في الثامن والعشرين أكتوبر 1959 تعليمات موجهة للعسكريين والموظفين الفرنسيين تبين أن استفتاء تقرير المصير لن يتم إلا بعد سنوات طويلة وبعد نجاح التهدة.⁽¹⁹⁾ ومهما كانت الشراك التي نصيها ديغول من خلال اقتراحاته هذه، فإنها تدل على أن السلطة الفرنسية قد أدركت شيئا من الواقع واتخذت ولأول مرة موقفا جريئا يبين جملة من الحقائق أهمها:

- 1- اختلاف طبيعة الشعب الجزائري على الفرنسي؛
- 2- صمود الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني؛
- 3 -عجز فرنسا عن إيجاد حل حقيقي للمشكلة مما أدى إلى تدهور الوضع الذي أصبح يندربالانفجار.

2- استراتيجية الثورة في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية:

بعدما رأينا كيف أن فرنسا حاولت من خلال استراتيجيتها السياسية والعسكرية القضاء على الثورة، وإن لم يتأتى لها ذلك تسعى إلى تحجيمها قدر الإمكان، نرى الآن كيف واجهت جبهة التحرير الوطني ذلك دون أن تحيد عن هدفها أو مسارها المحددين سلفا. وبالعودة إلى مختلف الوثائق المختلفة للثورة التحريرية، نجد أنها بنت وطرحت فلسفتها السياسية على أربعة ركائز هي:

- 1- البساطة والوضوح في الهدف، ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة؛
- 2- بناء مؤسسات قوية ومتماسكة تعبر عن قوة ووحدة الموقف الجزائري، داخليا وخارجيا (مؤسسات عسكرية وسياسية وإعلامية ونقابية واجتماعية...)
- 3- التواجد الدائم في مختلف الميادين الداخلية والخارجية، وحسن تشغيل وتفعيل وإدارة هذه الميادين، وحسن استغلالها لصالح القضية الجزائرية؛



4-الثبات في المواقف المبدئية للثورة والصبر والإصرار على تحقيق الأهداف والمطالب التي حددتها مواعيق الثورة بداية من بيانها الأول (بيان أول نوفمبر)؛

وهذه الفلسفة والرؤية يجب أن تكون متناسقة ومتكاملة سواء تجاه البلد المستعمر من جهة، أو التعريف بالقضية الجزائرية من جهة أخرى، بحيث يجب أولا تكثيف العمل المسلح الذي يرهق كاهل فرنسا ماديا ومعنويا، والذي لا يوصد الباب أمام المسعى السلمي التفاوضي بين جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري وفرنسا البلد المغتصب للجزائر، وأن يكون ذلك على أساس واحد، هو استرجاع الاستقلال التام في إطار وحدة التراب والشعب.⁽²⁰⁾

وثانيا العمل الدبلوماسي، الذي يهدف إلى ضرب عصافيرين بحجر واحد، فمن جهة يحقق كسب المزيد من التأييد والدعم الدولي لصالح قضية الثورة الجزائرية العادلة، ومن جهة ثانية، يكون وسيلة ضغط على فرنسا، وبالتالي إحراجها أمام دول وشعوب المعمورة، وذلك من أجل إجبارها على الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وفق ميثاق الأمم المتحدة.⁽²¹⁾

ولأن الحكومات الفرنسية المتتالية ظلت تمارس سياسة المكاييل، ففي الحين الذي تجري فيه اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني تعزز تواجد قواتها في الجزائر، وتهدد وتتوعد الدول التي تساند الثورة الجزائرية،⁽²²⁾ ولأن هذه الحكومات كانت واقعة تحت ضغط غلاة المستوطنين ونتيجة ذلك، لم يكن لدى أي منها الشجاعة الكافية لحل المشكل الجزائري حلا جذريا، الأمر الذي يعيد للجزائريين حقوقهم الطبيعية التي اغتصبت منهم، إضافة إلى أن كل من هذه الحكومات لا تريد تحمل هذه المسؤولية الخطيرة حتى لا تضع نفسها في خانة السلطة الخائنة بتفريطها في الجزائر الفرنسية.

ولأن الجزائريين، وخاصة من تمرسوا السياسة منهم، يعرفون جيدا الجنرال ديغول من خلال تجربتهم السابقة معه، فهو الذي حرّمهم أيام كان حاكما لفرنسا من تقرير مصيرهم غداة نهاية الحرب الامبريالية الثانية. وحاول عبثا ترضيتهم من خلال بعض الاصلاحات السطحية الجوفاء كأمرية السابع مارس 1944 والتي تجاوزتها مطالب الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها رغم أن بعضها كان لا يؤمن بالاستقلال التام عن فرنسا، ولا يرى هذا المفهوم إلا بالمنظور الفرنسي.⁽²³⁾

ولم يتوقف الأمر بالجنرال عند هذا الحد بل واجهت قواته العسكرية البرية والبحرية والجوية المظاهرات السلمية للجزائريين المعبرين عن فرحتهم بقرب تقرير مصيرهم، بعد انتهاء الحرب الامبريالية على غرار بقية الشعوب المستعمرة في شهر ماي 1945 بمجازر رهيبة ذهب ضحيتها أكثر من خمسة وأربعين ألف جزائري.⁽²⁴⁾

وانطلاقا من هذه المعرفة القديمة والعميقة للجنرال ديغول من حيث أفكاره وممارسته وعلاقاته قررت جبهة التحرير الوطني بعد تولي ديغول مقاليد السلطة في بلاده أن تكثف جهودها العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وتحاول مباغتته قبل ان يفعل هو ذلك، ومن ثمة وضعه في مأزق قد لا يخرج منه لا هو ولا بلاده سالمين إلا إذا اعترف بالأمر الواقع وترك الجزائريين يقررون مصيرهم وفق مبدأ استرجاع سيادتهم الكاملة.⁽²⁵⁾



وقد استغلت جبهة التحرير هذا الظرف لأنها تدرك أن ديغول معروف بشجاعته ودفاعه المستميت عن فرنسا ومصالحها متى أدرك ذلك ولهذا جاءت أول بادرة وأخطرها تقوم بها جبهة التحرير الوطني بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على وجود ديغول على رأس السلطة، وقد كانت رسالة واضحة ومباشرة، تتمثل في نقل الكفاح المسلح وبصفة علنية إلى داخل الأراضي الفرنسية في الخامس والعشرين أوت 1958،⁽²⁶⁾ وهو يعني أن فرنسا قد أصبحت مهددة من الداخل بعمليات عسكرية تستهدف ضرب بناها التحتية.

إن هذا الأمر الذي تولته فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ساهم بالتأكيد في تخفيف الضغط عن قوات جيش التحرير الوطني بالداخل ورفع من المعنويات، وزاد قادة الثورة إصرارا على مواصلة المسيرة وبقوة،⁽²⁷⁾ وأخلط الأوراق أمام ديغول الذي وجد نفسه مضطرا لأن يراجع حساباته جيدا وبعيدا عن أي تطرف أو انقياد لأوامر المستوطنين، خاصة وأن فرنسا أصبحت مهددة من الداخل.⁽²⁸⁾

وقبل أن يعترف ديغول بالحقيقة المرة بالنسبة إليه، وهي قدرة الثورة على الوصول إلى أهدافها وعجز بلاده على المواجهة الشاملة، ظل يناور على جميع الأصعدة، ويظهر ذلك جليا من خلال خطابه في السادس عشر سبتمبر 1959 الذي تطرقنا إليه فيما سبق، والذي جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفكر طويلا في كيفية الرد الملائم على الأفكار والطروحات التي جاءت في الخطاب، وتعيد الكرة إلى المرمى الفرنسي، وهو ما يرفع عنها الحرج في حالة السكوت أو التردد والتلعثم في الرد.

لقد جاء رد الحكومة المؤقتة في الثامن والعشرين سبتمبر 1959 مرحبا بفكرة تقرير المصير، ولذلك أوضح بيان الحكومة، أن الثورة منذ اندلاعها في نوفمبر 1954 دعت إلى ذلك. كما بين أن مفهوم تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة، هو الذي يمكن من خلاله أن تعاد إلى الشعب الجزائري حقوقه في ممارسة سيادته الوطنية المغتصبة، وأن أي تقرير مصير لا يعير اهتماما للذاتية القومية والوحدة الاجتماعية للجزائريين هو من قبيل الوهم، كما تذكر الحكومة المؤقتة أن وحدة التراب الوطني لا يمكن النيل منه، وأن محاولة التقسيم لا تزيد المشكل إلا خطورة، قد تمثل تهديدا للسلم والأمن في العالم.⁽²⁹⁾

كما ذهب ذات البيان (الرد)، إلى التأكيد على أن ثروات الصحراء الجزائرية هي قبل كل شيء للجزائر وإفريقيا الشمالية، وأنها يجب أن تكون سببا في إيجاد تعاون واسع ومثمر. كما تضمن رد الحكومة المؤقتة من جهة أخرى؛ رفض هذه الأخيرة لاستشارة الشعب الفرنسي في حق تقرير مصير الجزائريين، فهو غير معني بالأمر وعمل كهذا منافي للديمقراطية ويحمل بين طياته هتكا صريحا لحق تقرير المصير ذاته.⁽³⁰⁾

وبالرغم من هذه الملاحظات، والتي هي عبارة عن انتقادات شديدة لمفهوم ديغول لتقرير المصير، فإن الحكومة المؤقتة تشير إلى استعدادها الدائم إلى الدخول في مفاوضات علنية ومباشرة مع الحكومة الفرنسية من أجل بحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير.⁽³¹⁾ وبما أن ديغول دعا قادة الثورة في العاشر نوفمبر 1959 إلى الالتقاء في باريس للتباحث في شروط وقف القتال، فإن الحكومة المؤقتة عينت في العشرين نوفمبر 1959 الوزراء المعتقلين لدى فرنسا كمفاوضين عنها من أجل مناقشة الضمانات وشروط التطبيق مع الحكومة الفرنسية.⁽³²⁾



هذا الاختيار الذكي من طرف الثورة يعني جرف فرنسا في حالة قبولها المقترح والدخول في المفاوضات إلى الاعتراف بأن المعتقلين الخمسة هم من معتقلي الرأي والسياسة، وأن جلوسهم في طاولة واحدة أمام سجانهم يحمل إدانة ضمنية كبرى لها (فرنسا)، وهو من جهة أخرى يعني اعترافا ضمينا بجهة التحرير الوطني كمفاوض شرعي ووحيد.

هذه الحيلة جعلت ديغول في موقف حرج، فبعدما خطط لوضع الثورة في مأزق أصبح هو في حيرة من أمره، هل يقبل المقترح ويتفاوض مع من سجنهم ويعتبرهم خارجين عن القانون؟، وإذا أصرت الحكومة الجزائرية المؤقتة على موقفها فما هو الحل؟ وكيف ستكون النهاية لهذه الورطة الجديدة؟ لكن ديغول الساعي إلى ربح الوقت لترضية المستوطنين، الذين بدأوا يقلقون من مقترحاته ومصطلحاته، سعى إلى إيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه لفرنسا عن طريق تكوين قوة ثالثة وتصعيد العمليات العسكرية وتكثيف العمل الدبلوماسي والدعائي لخنق الثورة دوليا، ونظرا لكل ذلك فقد صم أذانه أمام مقترحات الحكومة المؤقتة.

ونظرا كذلك لتسارع الأحداث في هذه الأثناء، إذ باشرت قيادة جبهة التحرير الوطني مؤتمر الثورة الثالث في طرابلس بداية من السابع عشر ديسمبر 1959 إلى غاية الثامن عشر جانفي 1960 وتزايد ضغط المستوطنين على ديغول، هذا الضغط و الذي سينتهي بمحاولة التمرد الفاشل التي قادها بعض ضباط الجيش الفرنسي على الجنرال ديغول بتاريخ الرابع والعشرين جانفي 1960 فإن اللقاء المرتقب بين الطرف الفرنسي والطرف الجزائري (ممثلا في جبهة التحرير الوطني) قد تأجل إلى غاية الخامس والعشرين جوان 1960 حيث جرى أول اتصال علني في مولان بين الطرفين⁽³⁵⁾.

وهنا نشير إلى أنه من المهم أن الثورة الجزائرية، قد تعاملت مع مقترح ديغول بشيء من الحيطة والحذر، إذ بينت في إحدى وثائقها بأنه يجب عدم الإفراط في تفاؤل قد يكون غير سليم، يؤدي إلى عواقب وخيمة على مسار الثورة.⁽³⁶⁾ جبهة التحرير الوطني رغم أنها أقرت القبول بمبدأ تقرير المصير، على شرط أن يتماشى ذلك مع المفهوم الدولي، ورغم قبولها بالدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال،⁽³⁷⁾ وذلك ردا على المبادرة الفرنسية، وحتى لا تترك الساحة فارغة أمام ديغول يشكّلها كيف يشاء.

كل هذا لم يمنع مقررات مؤتمر طرابلس من أن توصي وبصفة إلزامية الحكومة المؤقتة الثانية التي ستشكل في هذا المؤتمر⁽³⁸⁾، بضرورة استرجاع زمام المبادرة من ديغول المناور الكبير، كما ألزمتها بالرجوع إلى المجلس الوطني للثورة في حالة التوصل إلى اتفاق بين الطرفين من قبيل وقف إطلاق النار، الذي يبث فيه ويعلن عنه مجلس الثورة لا غير، ومع ذلك فإن هذه المقررات أعطت الحق لهذه الحكومة، في اتخاذ حرية المبادرة السياسية والدخول في اتصالات ومفاوضات مع الفرنسيين.⁽³⁹⁾



الخلاصة

وكخلاصة يمكن القول، أنه بقدر ما كانت فرنسا الدولة والمؤسسات واضحة في مواقفها وأجراءاتها تجاه الثورة الجزائرية التي اعتبرتها تمردا وخروجا عن القانون، وأن من يقومون بهذه الأعمال والأحداث لا يهدفون لشيء سوى لإثارة البلبلة والفوضى وأنها لن تقبل بذلك وتحت أي ظرف كان، وأن مهمتها هي استتباب الأمن وعودة الهدوء والسكينة إلى الجزائر والجزائريين، الذين-باعتقادها وكما تروج-يوالون فرنسا وراضون بسلطتها وسيادتها، ولا يرون خيارا غير ذلك ولا يسعون إليه من الأساس.

لقد سعت كل حكومات الجمهورية الرابعة ما بين 1954 و1958، وبكل ما ملكت من قوة عسكرية وسياسية ودبلوماسية واقتصادية وإعلامية وترسانة قانونية، إلى القضاء على الثورة الجزائرية واعتبار مطالبها غير شرعية وغير مقبولة البتة ولا تمثل الجزائريين، وكذلك فعل قادة الجمهورية الخامسة التي بعثها الجنرال ديغول بعد انقلاب الثالث عشر ماي 1958، الذي أخرج كل ما في جعبته من حنكة ودهاء وعلاقات دولية متشابكة للقضاء على مطالب الثورة الجزائرية والمتمثلة أساسا في حق تقرير المصير واسترجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة.

إلا أن المساعي الفرنسية اصطدمت برؤية واضحة من قيادة الثورة، التي ترى أنه في ظل الواقع المحلي والإقليمي والدولي، قد حان الوقت لاسترجاع السيادة الوطنية التي اغتصبها فرنسا منذ العام 1830، وبشتى السبل والوسائل المتاحة، وأنه لا مفر أمام فرنسا إلا الاعتراف بهذا الحق للجزائريين، ودون ذلك ثورة ومقاومة وتحد وصمود، وقد أثبت الميدان صدقية جبهة التحرير الوطني ومصادقيها محليا وإقليميا وعالميا.

ولكي يتحقق ما قامت الثورة من أجله، قررت قياداتها وموائقيها وضع أسس ثابتة وواضحة في استراتيجيتها السياسية لمواجهة السياسة الفرنسية على اختلاف مؤسساتها، وهذه الاستراتيجية كانت ثابتة من حيث الرؤية والأهداف الأساسية، مرنة ومتغيرة من حيث التكتيكات، التي تضيق الخناق على الأطروحات والرؤى الفرنسية وتحركات قادة فرنسا في الداخل والخارج، وبين المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية.

وكان مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بين شهري ديسمبر 1959 وجانفي 1960، بالعاصمة الليبية طرابلس، مؤتمرا لإثراء الرؤية السياسية للثورة، انطلاقا من تجربة المرحلة المقطوعة، واستشرافا للمستقبل، خاصة فيما يتعلق بسبل وكيفيات مواجهة السياسة الفرنسية التي يواجهها ويقودها في هذه المرحلة الحرجة والخاصة من عمر الكفاح المسلح الجنرال ديغول، صاحب الخبرة السياسية والعسكرية الكيبرتين والذي وبالرغم من مناوراتها السياسية الظاهرة والباطنة، والتي كانت تلازمها عملا عسكريا وأمنيا ضخما ضد الثورة الجزائرية، ونظرا لصمود وثبات وإصرار هذه الأخيرة على بلوغ أهدافها التي



اندلعت من أجلها، لم يجد الرئيس الفرنسي بُدا في نهاية المطاف من الاعتراف، ولو أن ذلك جاء بشكل متدرج ومرحلي، بأحقية الجزائريين في تقرير مصيرهم واسترجاع سيادتهم.

الهوامش

(1)- عمل ديغول كل ما في وسعه للحفاظ على الجزائر فرنسية وعدم التجاوب مع مطالب الحركة الوطنية التي جاءت في بيان فيفري 1943، وملحقه، وحركة أحباب البيان والحرية، \وقد كان يوصي قادة جيشه باعتباره القائد السياسي والعسكري للحكومة الفرنسية المؤقتة بضرورة الحفاظ على الجزائر فرنسية مهما كلف الثمن، وهو الذي وقعت في عهده مجازر ماي 1945، ضد الجزائريين، للمزيد حول هذه المعطيات ينظر: لزهر بديدة، ميزان سعيدي، علال بيتور، نجوى طوبال، السياسة الفرنسية في الجزائر ابان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين، 1939-1945، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2021، الفصلان الثالث والرابع.

(2)- بفضل ما حققته الثورة الجزائرية على الميدان سقطت أربع حكومات فرنسية يسارية ويمينية، كما سقطت الجمهورية الرابعة، لقد سقطت حكومة منداس فرانس نهائيا في جانفي 1956، كما سحبت الثقة من حكومة في مولي في شهر ماي 1957، ليأتي دور حكومة بورجيس مونري في شهر سبتمبر 1957 وأخيرا حكومة فليكس قايار، التي سقطت بصفة مؤقتة في شهر أفريل 1958، ليكون الأمر نهائيا بعد انقلاب الثالث عشر ماي 1958، حيث جاء ديغول الذي أطاح بالجمهورية الرابعة، ليقوم بدلا عنها بالجمهورية، يراجع

Messaoud Maadad, *Guerre d'Algérie (Chrono, Commentaire)*

Ed. ENAL Alger 1992 PP 45.75.78.101.102

(3)- لقد بلغ عدد القوات الفرنسية حتى نهاية سنة 1959، حسب الوثائق الفرنسية نفسها، أزيد من ست مائة وثلاثين ألف مجند، من مختلف القوات أنظر: يوسف منصري، دراسة حول أهمية الوثيقة، مخطوط غير منشور، نقلا عن الوثائق الفرنسية AV.1H1678C (Conférence) PP 1-19

(4) -بدأت أولى الاتصالات السرية بين الجزائريين والفرنسيين، في شهر أفريل 1956 بالجزائر العاصمة بين عبان رمضان وبين يوسف بن خدة عن جبهة التحرير الوطني ومبعوث رئيس الحكومة الفرنسية (المقالة في هذه الأثناء) منداس فرانس، ولم تتوقف هذه الاتصالات، إلا بعد عملية القرصنة على الطائرة، التي كانت تقل على متنها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، واستأنفت في شهر جويلية 1957، ومع مجيء حكومة ديغول تواصلت هذه الاتصالات أنظر: بن يوسف بن خدة اتفاقية إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العبين جبائي، ط. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1987، ص 15.

(5)- هذه وقائع ثابتة بالقوانين والممارسات منذ العدوان الفرنسي على الجزائر العام 1830، وإلى صائفة 1962، المصادفة لاسترجاع السيادة الوطنية

(6)- الجنرال ديغول، مذكرات الأمل (التحديد 1958-1962)، ترجمه سموي فوق العادة، منشورات عويدات، ط الأولى بيروت 1971، ص 53.

(7)- مشروع قسنطينة، هو جزء من استراتيجية ديغول لضرب الثورة في العمق فهو عبارة عن محاولة إصلاحات اجتماعية واقتصادية لفائدة بعض الجزائريين. الذين تفتح أمامهم محاولات التمدرس والتوظيف، وإقامة المشاريع الصناعية والفلاحية



الكبرى لصالحهم، وهو ما يمكن حسب ديغول نفسه من تغيير أوضاع المسلمين، خلال خمس سنوات تغييرا جذريا، للمزيد أنظر: مذكرات الجنرال ديغول، مصدر سابق ص 71. وكذلك:

Charles De Gaulle. *Discours et messages*, T3, avec le renouveau, mai 1958- juillet 1962, Ed, Plon, paris, 1970, P 48-49.

René Mayer, Le plan de Constantine, in *revue de centre de documentation historique sur l'Algérie*, N,46,

Paris, sd, P45

(8)- حول هذه الأمرية ينظر مثلا:

Mahfoud Kaddache *Histoire du nationalisme Algérien*, T2, 2eme édition, Ed. ENAL, Alger, 1993; p654

(9)- الجنرال ديغول مصدر سابق، ص 72، 73.

(10)- نفسه، ص 70.

(11)- نفسه، ص 71

(12)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج، م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم 017 C، المصدر السابق، وكذلك

Ali Haroun. *LA 7eme Wilaya, La guerre du FLN en France 1954 1962* ED RAHMA. Alger 1992. P 267

(13)- جرى هذا الاتصال السري بين قادة ج ت و ومبعوثين عن ديغول هما جون عميروش وعبد الرحمان فارس، عن هذا اللقاء

أنظر: المركز الوطني للرشيف، الجزائر وثائق م وث ج محفوظات مؤتمر طرابلس الأول 1960/59 تقرير السيد عبد الحميد مهري حول نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، علبة مصورة رقم C002.

(14)- ينظر نص خطاب ديغول كاملا في: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، أطروحة دكتوراه، في

التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص، 547، 551.

(15)- مركز الأرشيف الوطني، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مؤتمر طرابلس الأول 1960/59 تقرير السياسة العامة،

علبة مصورة رقم C017، وكذا وم وث ج، م ط الأول 1960/59 رسائل المعتقلين الخمسة، علبة مصورة رقم C008.

(16)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج، م ط الأول 1960/59 مناقشة السياسة العامة، علبة مصورة رقم C005.

(17)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار هومة الجزائر 2000، ص 183.

(18)- الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص 71.

(19)- يحيى بوعزيز ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ج 2، م، م، و، م، الجزائر، 1996، ص 289.

(20)- من ذلك بيان أول نوفمبر 1954، ووثيقة الصومام 20 أوت 1956

(21)- حول العمل دبلوماسي الثورة، الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات... ينظر دراستنا، المنشورة في مجلة جامعة الامير

عبد القادر، عدد جوان 2016.

(22)- لقد مارست فرنسا ضغطا كبيرا خاصة على الدول الإفريقية التي كانت تستعمرها وبعدها وافقت على منحها نوعا من الحرية

حاولت إجبارها على مواجهتها للثورة الجزائرية.

(23)- حول هذه الأمرية والموقف منها تراجع الصفحات ما بين 237 و 240، من أطروحتنا للدكتوراه الموسومة ب: الحركة

الديغولية في الجزائر من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية 1940-1945، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة

الجزائر، 2009-2010.

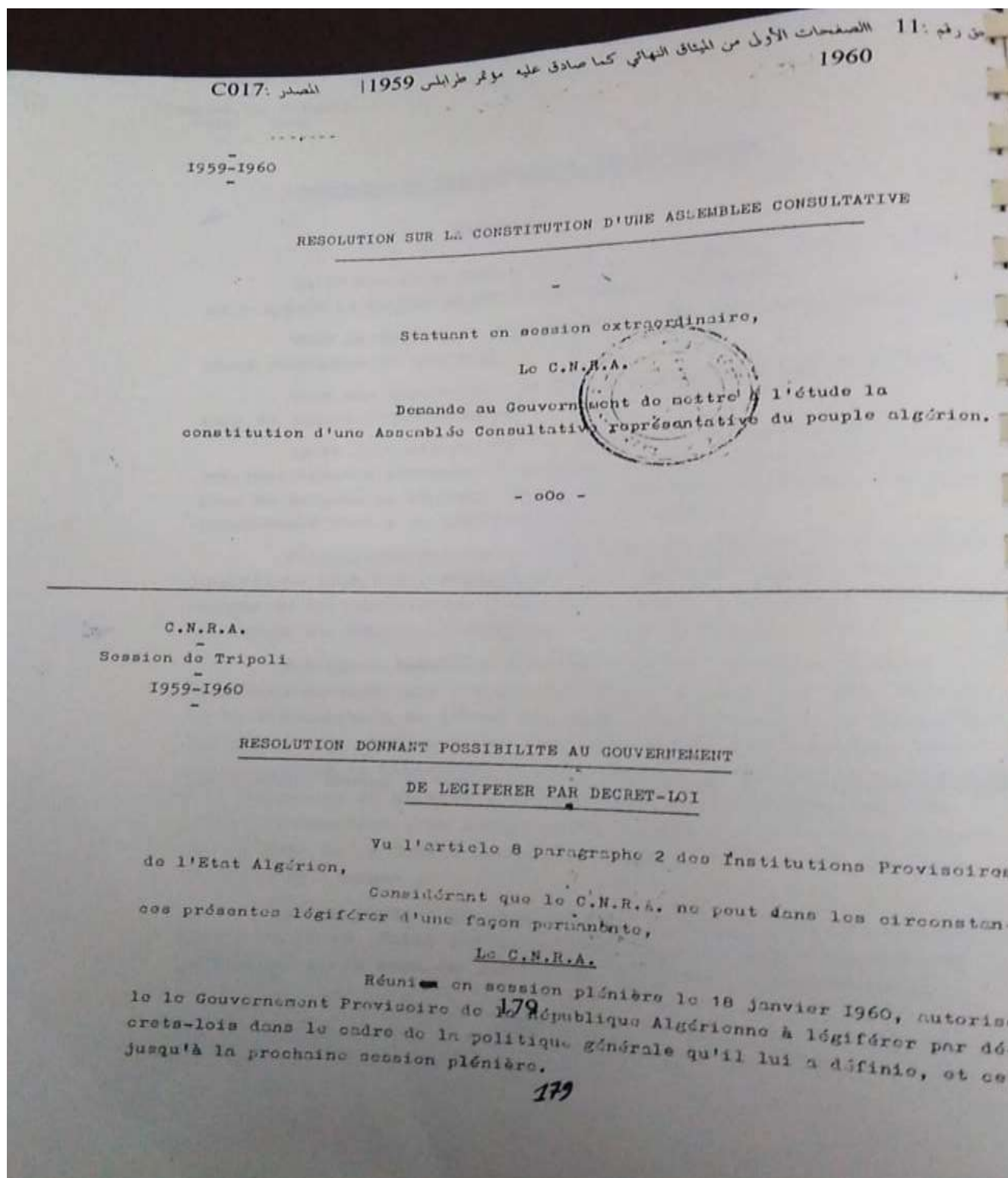
(24)- محمد العربي الزبيري، "الحركة الوطنية في مرحلة النضج (1954.42)"، مجلة الرؤية، السنة الأولى، العدد الثاني،

ماي/جوان 1996، ص ص 97، 98، 99.

- (25)- عملت جبهة التحرير الوطني على تطوير وتعزيز العمل الدبلوماسي، والاعلامي والعسكري والجماهيري، وهو ما صوابتيه ونجاعته ولو بعد حين.
- (26)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج ، م م ط الأول 1960/59 م س ع، علبة مصورة رقم C005، المصدر السابق، وكذا وم و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017 المصدر السابق.
- (27)- نفس المصدرين السابقين (C005 و C017).
- (28)- لقد شكل توسيع جبهة التحرير الوطني للعمليات المسلحة إلى داخل التراب الفرنسي نقلة نوعية في مسيرة الثورة الجزائرية، التي أصبحت تهدد كيان فرنسا من الداخل، مما دفع بالجنرال ديغول للاعتراف في مذكراته: (بأن مواصلة الحالة الراهنة ستؤدي بفرنسا سياسيا وماليا وعسكريا في مستنقع لا قاع فيه ... وقد يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى توريث جيشنا في قتال انتحاري عقيم لا طائل تحته ... فلم يكن من مخرج أمامي سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها). ديغول، مصدر سابق ص 54.
- (29)- راجع نص البيان الكامل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مجلة المجاهد عدد 05 أكتوبر 1959.
- (30) - نفسه.
- (31)- نفسه.
- (32) - للتذكير الوزراء المعتقلين هم السادة محمد خيضر وأحمد بن بله وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ورابع بيطاط.
- (33)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017، المصدر السابق.
- (35)- بن يوسف بن خده ، اتفاقيات إيفيان ، ص 18 ، 19
- (36)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج، م م ط الأول 1960/59 ر م خ، علبة مصورة رقم C008، المصدر السابق.
- (37)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017، المصدر السابق، وكذا وم و ث ج، م م ط الأول 1960/59 م س ع. علبة مصورة رقم C005، المصدر السابق.
- (38)- سيعلم عن هذه الحكومة في التاسع عشر جانفي 1960، وسيكون على رأسها للمرة الثانية السيد فرحات عباس، إلى غاية أوت 1961.
- (39)- مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم 017، المصدر السابق.



الملاحق: تمثل صفحات من ميثاق جبهة التحرير الوطني الذي يتضمن السياسة العامة للثورة،
المصدر مركز الأرشيف الوطني، وم وث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017.



Séssion de Tripoli
1959 - 1960

INSTITUTIONS PROVISOIRES DE L'ETAT ALGERIEN

Préambule

Le 1^{er} Novembre 1954 , le F.L.N. a déclenché l'insurrection et a appelé le peuple Algérien au combat libérateur .

Sous sa direction , le peuple a été mobilisé sur les plans militaire et politique .

Sous son impulsion , la Nation Algérienne s'est organisée dans la guerre d'indépendance .

Après de nombreux mois de lutte les nécessités internes et les implications externes de la guerre ont amené le F.L.N. à créer lors du congrès du 20 Aout 1956 , des structures rappelant des institutions d'Etat : un législatif et un exécutif .

C'est ainsi que naquit le Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A.) dépositaire de la souveraineté du peuple , source de pouvoir, lequel a désigné un Comité responsable devant lui et chargé des tâches de coordination et d'exécution (C.C.E.) .

Par suite l'évolution de la situation , tant sur le plan intérieur qu'extérieur , avait créé des conditions rendant nécessaire la restauration de l'Etat Algérien , disparu depuis la conquête lui redonnant ainsi une vie internationale. Le 19 Septembre 1958 fut constitué le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne responsable devant le CNRA, organisme souverain de la Révolution Algérienne, détenteur du pouvoir institutionnel et législatif . Lors de cette proclamation , le gouvernement Algérie a souscrit aux principes et buts de la Charte des Nations Unies et aux conventions sur le droit de l'homme .

Il est évident que ces institutions étatiques ont un caractère provisoire . Elles dureront jusqu'à la libération du pays et l'élection et la mise en place d'une assemblée constituante .



Chapitre I
PRINCIPES FONDAMENTAUX

Art. 1 - L'Etat Algérien est une République .
La République Algérienne indépendante sera Démocratique et Sociale . Ses institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques .

Art. 2 - La collégialité , ou direction collective, est un principe fondamental des institutions algériennes .

Art. 3 - Tout membre du pouvoir législatif ou exécutif répond personnellement de ses activités propres au sein de l'organisme auquel il appartient .

Il est en outre responsable collectivement de l'activité du même organisme .

Art. 4 - La coordination des activités est un élément fondamental de la direction collective des institutions d'Etat et doit être assurée à tous les échelons .

Art. 5 - L'exécution des décisions prises dans le cadre de la collégialité nécessite un contrôle assuré par des organismes prévus et qualifiés .

Art. 6 - La coopération des pouvoirs législatif , exécutif et judiciaire , élément fondamental de toute démocratie , est de règle dans les institutions algériennes .

Art. 7 - La République Algérienne assure à tous les citoyens sans distinction confessionnelle ou ethnique , l'égalité devant la loi .

Chapitre II

LE L.N.F.A.

Art. 8 - Le L.N.F.A. est dépositaire de la souveraineté nationale, il légifère provisoirement jusqu'à la libération du territoire national et contrôle le gouvernement .

